

(أ) أن تسهم الى أقصى حد ممكن سواء بمفردها أو داخل المنظمات الدولية المختصة في الأنشطة التدريبية لجميع أنواع التمييز والقيود الكمية والاساليب المقيدة الأخرى التي قد تنهض الانماء السليم للتجارة الدولية بالسلع الأساسية ،

(ب) أن تراعي ، عند وضع سياستها الاقتصادية ، الأثر الذي قد تحدثه في فرص التصدير المتاحة للبلدان المنتجة للمواد الأولية ،

(٦) وتطلب الى لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية أن توجه اهتماما خاصا ، عند تنفيذ برنامج أعمالها ، الى دراسة وسائل تقديم مساعدة مؤقتة الى البلدان التي تواجه صعوبات خطيرة في مدفوعاتها نتيجة لهبوط كبير وفجائي في أسعار صادراتها من المواد الخام لتمكينها من اتخاذ التدابير اللازمة والاستمرار في الوقت نفسه في تنفيذ برامج انمائها الاقتصادي .

الجلسة العامة ٨٤٦

٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩

القرار ١٤٢٣ (الدورة ١٤)

التدابير الدولية الكفيلة بالمساهمة في مقابلة آثار تقلبات
أسعار السلع الأساسية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها رقم ١٣٢٤ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٧٢٦ (الدورة ٢٨) المتخذ في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٥٩ ،

وان تذكر أن الدول الاعضاء مسؤولة بمتنفسى ديباجة ميثاق الامم المتحدة والفقرة ٣ من المادة الاولى والفقرة ١ من المادة الثالثة عشرة والمادة الخامسة والخمسين من الميثاق عن تعزيز التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي ، ورفع مستويات المعيشة ، وتحقيق التوظيف الكامل وتهيئة الظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،

وان تراعي مخاطر اتساع الشقة القائمة بين مستويي الدخل الفردي في البلدان ذات الاقتصاد المتقدم وذات الاقتصاد المتخلف ،

وقد درست تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المشاكل الدولية الخاصة بالسلع الاساسية (١) وتقرير لجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية عن دورتها السابعة (٢)، ولا سيما الفقرة ٦٢ منه المتعلقة بتدابير التمويل التعويضي ،

وانتثني على برنامج الاعمال الذي وضعت له لجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية في دورتها السابعة ووافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وان ترى ضرورة ايجاد الوسائل اللازمة لمكافحة التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الاساسية عندما تتكرر بانخفاض عام في أسعار السلع الاولى وارتفاع في أسعار المصنوعات ، ومكافحة ما ينجم عن ذلك من انخفاض في شروط التبادل التجاري للبلدان ذات الاقتصاد المتخلف ،

وان ترى أن هذه التقلبات تعوق التجارة العالمية ،

وان ترى كذلك آثار الموازين التجارية غير الملائمة في قدرة البلدان ذات الاقتصاد المتخلف على الاسهام في انمائها الخاص ،

وان تدرك مساس الحاجة الى اتخاذ التدابير العاجلة والفعالة اللازمة لتمكين البلدان ذات الاقتصاد المتخلف من الشروع والاستمرار في برامجها الانمائية على المستوى الكافي ،

١ - تطلب الى الامين العام أن يعين فريقا من سبعة خبراء على الأكثر ليساعد لجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية في بحثها مشاكل السلع الاساسية وذلك بدراسة امكان انشاء جهاز ، داخل اطار الامم المتحدة ، يكفل الاسهام في مقابلة آثار التقلبات الكبيرة لأسعار السلع الاساسية في موازين المدفوعات ، مع توجيه اهتمام خاص الى تدابير التمويل التعويضي وليرفع تقريره وتوصياته الى لجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية في دورتها التاسعة ، وتلتزم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحيل هذا التقرير الى الجمعية العامة مشفوعا بملاحظات -

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٣ (ج/ع/٤١٤٣)

الفرع الثاني من الفصل الثاني •

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثامنة والعشرون ،

الملحق رقم ٦ (م/١١ / ٣٢٢٠) •

٢- وتطالب كذلك الى الامين العام أن يدعو صندوق النقد الدولي ومنظمة الامم المتحدة
للغذية والزراعة الى الاشتراك في أعمال فريق الخبراء بصفة استشارية *

الجلسة العامة ٨٤٦

٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩

القرار ١٤٢٤ (الدورة ١٤)

صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر عزم الامم المتحدة المعرب عنه في ديباجة ميثاقها على أن تعزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح وأن تستخدم الجهاز الدولي في تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي لدى الشعوب جميعها ،

وان تعتبر الانماء الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد المتخلف شرطاً أساسياً لتعزيز السلم والاستقرار والرخاء في العالم ،

وان تذكر أن المشكلة العامة للانماء الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد المتخلف تعني البلدان ذات الاقتصاد المتقدم مثلما تعني البلدان ذات الاقتصاد المتخلف وهي ذات أهمية قصوى بالنسبة الى الاولى والاخيرة ،

وان ترى أهمية استخدام جهاز الامم المتحدة للمساعدة مالية على تعجيل الانماء الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ، ولا سيما في ميدان مقومات كيانها الاقتصادي والاجتماعي التي لا غنى عنها لتحقيق توسع ملموس في انتاجها ونماء في اقتصادياتها ،

وان تدرك أن انسياب رؤوس الاموال والمساعدات الدولية لم يتناسب مع ضخامة وتنوع ومساس حاجات البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ،

وان تعتقد أن تحسن الاحوال الاقتصادية في البلدان ذات الاقتصاد الكبير التقدم يتيح لها تقديم مساهمة اضافية لتعجيل الانماء الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ،